اصلاح الريف

وترقية حال الفلاح المصري

للدكتور كامل كمال

على أثر الرغبة التي أبدتها الحكومة الدستورية الحالية في اصلاح الريف وتحسين حالة الفلاح المصري كثرت الابحاث وتعددت النظريات وتبارى الكتّاب وقادة الرأي في وضع افضل برنامج لبلوغ الغاية المنشودة من أقصر السبل ولكل منها حسناته خُطّت على صفحات المقتطف الاغر ادلي بدلوي بين الدلاء على اصيب هدفاً فان احسنت اكون قد قمت ببعض ما يجب والاّ فاستميح حضرات القراء عذراً وهم الكرام

اني ارى ان الاصلاح المرغوب لا بد ان يتصف بثلاث

اولها : الشمول او قابليته ليشمل جميع القطر المصري لان كل اصلاح يقتصر على بقعة دون سواها يكون أبتر وناقصاً يساعد على زيادة الشقة بين طبقات الامة وفي ذلك ما فيه من الضرر

ثانيها : الاستمرار او الحيوية اي ان يكون الاصلاح قابل للبقاء والنمو ولا يقتصر على فترة من الزمن او نوع من الحكم ثم يزول بزواله فاصلاح كهذا ثمرة النزعات السياسية او ظروف خصوصية يولد ميتاً فلا فائدة ترجى منهُ

ثالثها : الامكان او قابلية التنفيذ ومن تحصيل الحاصل القول بان كل برنامج للاصلاح لا يكون قابلاً للتنفيذ في مدة معقولة يكون ضرباً من الاحلام اللذيذة التي تترك اثراً سيئاً عند اليقظة

هذه هي الصفات التي يجب ان يتصف بها كل اصلاح جدّي واري ان البرنامج الذي يتهي بهذه الغاية يجب ان يقوم على اركان خمسة

***

الركن الاول — هو الاصلاح الاقتصادي اي تيسير اسباب المعيشة لعامة الفلاحين بشيء من الرغد يزيد عن الكفاف الدقيق كي يتمكن الفلاح بهذا الوفر عن حاجته الضرورية من تنمية عقله وتنمية ذوقه فيتقبل ما يلقى عليهِ من الارشاد ويعيه ويسعى لتطبيقه . اما اذا كان الفلاح او

اي فرد عليه ان يكدح كل وقته كي يحصل على الكفاف من الرزق تموت نفسه ولا يبقى فيه اي رغبة للاصلاح. فالتاريخ يثبت لنا أن المدنيات العديمة لم تقم الا في البقاع التي توافرت فيها اسباب المعيشة لسكانها وفاض رزقهم عن حاجتهم مثل ضفاف النيل وبين النهرين وشبه جزيرة العرب. اما سكان الصحاري والجرود القاحلة فلبثوا في حالة الهمجية والبداوة الى ان اتيح لهم بواسطة الغزو والهجرة استيطان بقاع اكثر خصباً واوفر رزقاً فظهر نبوغهم وبدأت مدنيتهم

فتحصيل الرزق هو غاية المرء الاولى وما لم تتوافر اسبابه لمجموع الامة عامة وللفلاحين خاصة مع شيء من الرخاء فلا فائدة من الاصلاح مهما كان نوعه

وهنا يبدو السؤال كيف يكون الاصلاح الاقتصادي المرغوب والجواب عليه كثير الفصول متضارب الوجهات باختلاف الاهواء والمصالح ولكن اذا شئنا ان نضع برنامجاً للاصلاح الاقتصادي وجب علينا قبل كل شيء اصلاح نظام الضرائب فليس من العدل ان يتساوى افراد الامة في دفع الضرائب غنيهم وفقيرهم فلا يكلف مالك الفدان الواحد أن يدفع عنه ضريبة كما يدفع مالك الالف فدان في كل فدان من اطيانه فالظلم في هذا ظاهر جلي وليس من الشهامة ان يكلف من لا يكون دخله مائة غرش شهرياً ان يدفع من الضرائب الغير مباشرة على ما يعده من ضرورياته مما يستهلكه من الدخان والسكر والشاي كما يدفع المستهلك الذي يزيد ايراده الشهري عن المائة جنيه او بصيغة اخرى يجب ان توزع الضرائب على نسبة الدخل كما هي الحال في البلاد المتمدنة فيعفى من الكثير منها الفقراء لدرجة محدودة وتزاد على الاغنياء تدريجاً فيكون الغرم بالغنم طبقاً للقاعدة المشهورة ولا بد من فرض الضرائب على التركات الكبيرة والحيلولة دون الهرب من دفعها بواسطة الهبة والوقف واذا لم تزد الضرائب على الاغنياء وتخفف عن الفقراء فلا سبيل الى الاصلاح مطلقاً

بعد هذا لا بد للحكومة من زيادة الاراضي الزراعية بتحسين الري والصرف واصلاح المزروع حالياً ليأتي باعظم غلة وبذل كل جهد لارشاد الفلاحين الى افضل الطرق الزراعية لزيادة الانتاج ووقايته من الآفات وتحسين نوع المحصولات وسهولة تصريفها بأعلى الأثمان الممكنة وتعميم التعاون وحمايته وفتح الأسواق الأجنبية وتسهيل الاصدار وتشجيعه الى آخر ما هنالك من الاصلاحات التي تكثر الوعود بها كل حكومة وتكتفي بتنفيذ اليسير منها

***

أما الركن الثاني الذي يجب ان يقام عليه الاصلاح فهو الأمن

لا يستطيع المرء مهما كان متفائلاً عند ما يطالع اخبار الجرائم بأنواعها وخصوصاً ما يرتكب منها لأسباب تافهة ان يشهد وهو مستريح الضمير ان الأمن مستتب في القطر المصري وخصوصاً

في الأرياف ومن المستحيل ان لا تنتشر ولا تستشري سيما الا في ظل الأمن ومن كان في وجود الأمن مصيره وستمر ماله وعياله لا يستطيع ان يستمر جهوده على الوجه الأكمل . ولا يصح عند عدم توفر الأمن تقصد بعثة التي يتألف كل فرد فيها سواء كان في منزله أو حقوله سواء في نيطلق في التفتيش عما يتطلبه عمله وعياله لا يشعر بالحاجة الى اي دفوع عنهم ضد أي معتد كان . أما انعدام الوعي في حالة الأمن المستتب المنتشر فكثيرة ومتشعبة وتحتاج الى جهود جبارة لمحو اصلاح القضاء وجعل القرارين المتناسبة أكثر انطباقاً على الاجواء المحلية . واصلاح الادارة ومنها نظام العمد والمشايخ وجعلهم اداة عدالة وليس أداة استغلال ولا بدّ لاستتباب الأمن من منع انطالة ويجاد عمل لكل فرد ولا بأس من فرض العمل الاجباري على البطالين والمتشردين . لا بدّ من اصلاح نظام البوليس والحفر وتصفية هذه الفئة كي يتنظر منها العدل والانصاف . ان سبب الاول الذي جعل الفلاح يؤثر النوم مع بهائمه في غرفة واحدة هو رغبته في حمايتها من اللصوص ، وكذلك كان الدافع ببناء منازل التربة متراصة بعضها بجانب بعض قليلة النوافذ ضيقة المسالك هو الخوف من الغزاة والاشقياء

ومهما اجتهدنا باقناع الفلاح من الوجهة الصحية بوجوب الاقلاع عن هذا الطراز من المنازل وتفضيل المساكن المتفرقة كثيرة النوافذ والغرف تذهب جهودنا عبثاً مالم يشعر أولاً بالأمن والسلامة والمحافظة على الحياة والمال دائماً مقدمة لتمتع بنور الشمس وضواء التي وكل جهد لاصلاح القرية المصرية قبل قطع دابر الاشقياء واللصوص من أي فئة كانوا بدواً أو حضراً سيذهب كسرخة في واد

***

أما الركن الثالث للاصلاح فهو التصحيح . ويشتمل على تعميم الوقاية من الامراض وتسهيل التداوي منها . واذا شئنا التوسع في تفاصيل هذا البرنامج الصحي الضخم لأعوزتنا المجلدات . فمن أسباب الوقاية تجفيف المستنقعات مع سن قانون صارم يمنع احداث غيرها . وتوفير مياه الشرب التي بطريقة عملية وجعله في متناول الفلاح ضمن موارده المحدودة . تعميم المراحيض الصحية والمغاسل العمومية . تعميم التلقيح ضد الأوبئة الوافدة والمتوطنة

أما برنامج التداوي فلا يكثر عليه المال مهما بذل فهنالك المستشفيات القروية والمركزية والسيارة وهنالك البرنامج الصحي الذي وضعهُ حضرة النطاسي الدكتور محمد خليل عبد الخالق بك وخصاه في مقتطف مايو سنة ١٩٣٤ ولعله أفضل ما وضع من نوعه لنظام التداوي المشترك والخطوة الاولى للضمان الصحي العام . فيجدر بأولياء الأمر ان يعيدوا بحثه ويأخذوا بأفضل ما فيه

ولا بد لاكمال هذا البرنامج الواسع النواحي والتداوي من أضافة التعليم الصحي اليه فيلزم الاستعانة بكافة أساليب التعليم والنشر لكي تصل الرسالة الصحية الى الجميع وتطبع في الأذهان وتصبح جزءاً لا يجزأ من المعرفة العامة . يجب أن يرافق هذا حفظ الصحة جميع سني التعليم المدرسي من الروضة الى الكانوريا . يجب على الأئمة والواعظين من جميع الأديان والملل أن يجعلوا الارشاد الصحي جزءاً من مواعظهم وخطبهم . يجب أن يتعاون الراديو والسينما والمطبعة على نشر التعاليم الصحية في كل منزل وجعلها في متناول كل فرد من المهد الى اللحد

***

أما الركن الرابع فهو التعليم الاجباري أو القضاء على الأمية

ان المرء ليدهش عند ما يرى النتائج الباهرة التي حصلت عليها بعض الشعوب التي صحت عزيمتها على القضاء على الأمية في بلادها وأقرب مثال لنا هو تركيا التي كانت نسبة المتعلمين فيها لا تكاد تبلغ الخمسة في المائة فقد اصبحت في مدة لا تتجاوز العقد الواحد من الامم المتعلمة التي لا تكاد تجد فيها اميًّا واحداً في كل عشرة من أفرادها يجب تعميم التعليم الالزامي في القرى وتذليل كل ما يعترضهُ من العقبات سواء كانت من جانب الأهالي أو المعلمين أو الحكومة نفسها . يجب تعميم التعليم في الجيش وفي السجون وكيف تتفق رغبة الحكومة في نشر التعليم وتشجيعه مع استخدامها عدداً كبيراً من البوليس والحفراء والعمال ممن لا يفقهون حرفاً من لغتهم . يجب تعميم المدارس الليلية وتشجيع كل من يسعى لنشر العلم سواء من الأفراد أو الجمعيات

***

أما الركن الخامس من أركان الاصلاح فيجب أن يكون الصناعة : يجب تعميم الصنائع الصغيرة وتشجيعها بكل الوسائل . فالصناعة أساس التمدن وقد اتفق الاثريون والمؤرخون على قياس حضارة الامم بما وصلت اليه صناعاتها من التقدم والاتقان فيقال مثلاً حضارة المصريين قديماً قد فاقت حضارة معاصريهم لان مصنوعاتهم المتخلفة عنهم تفوق إتقاناً وجمالاً مصنوعات أولئك ومخلفاتهم

ليست فائدة الصناعة مقتصرة على ما تدره من الربح المادي بل لها فائدة أسمى وهي ترقية عقل الصانع وانماء ملكة الفن والابتكار فيه وتربيته على الدقة والمثابرة . ولهذا السبب عينه نرى ان الاشغال اليدوية هي في صلب برامج المدارس كلها بلا استثناء تقريباً

وهنالك ما هو اهم من هذا وهو الاستقلال فتاريخ يعلمنا أن منذ فجره كانت الغلبة ولا تزال الى اليوم للامة الصناعية واذا اشتبكت امتان صناعيتان في نزاع فالغلبة مكفولة لتلك التي تفوق صناعتها بالمتانة وتتوافر في صناعتها ملكة الابتكار والتجديد

فعلى الحكومة الرشيدة اذاً ان تولي جزءاً كبيراً من اهتمامها بتنشيط الصناعات الصغيرة الفردية

ولا تهمل الصناعات الكبرى والمعامل الواسعة الخاصة في كل امة عنصراً صناعياً يزوّد البلاد بما تحتاج اليه من المصنوعات الوطنية بدل السلع يزوّدها بها معدات الكفاح لابناء الغرب.

***

ولا يخفى ان اساس كل الصناعات هو الفن فن الرسم والحفر. وما تفوّق قدماء المصريين بالصناعات الا وليد تقدمهم بفنون الرسم والحفر والبناء فغايات دينية في الاصل متعلقة بعقيدة الخلود والبعث ثم تفنن الفن في جميع حاجيات الحياة اليومية الى أن أصبح طابعاً وطنيًّا تركه على كافة المصنوعات فلا يصعب على من له أقل إلمام بعلم العاديات ان يحكم على أي تحفة قديمة بأنها من المصنوعات المصرية أو الفارسية مثلاً بالنسبة للفن الذي ترك طابعه الخاص عليها فلكل أمة فنها وصناعتها الخاصة التي تمتاز بها فاذا شئنا ترقية الصناعة وجب علينا أولاً تكوين الفن الوطني الخاص وانشاء الصانع الذي يتذوقه ويطبقه على مصنوعاته. يجب الاكثار من المتاحف والمعارض وتسهيل الاستفادة منها. يجب الاكثار من المباريات الصناعية والسخاء في جوائز المتفوقين من الصناع. يجب اصلاح حال العمال والصناع على أساس اصلاح اخلاقهم وزيادة نشاطهم وجدهم. يجب تشجيع المصنوعات الوطنية باختيارها في مصالح الحكومة فأنا لا افهم مثلاً كيف يتفق تشجيع الحكومة للصناعات الوطنية مع تفضيلها القيشاني الافرنجي وفرض مصلحة الصحة استعماله في دكاكين الجزارين واختيار مصلحة التنظيم اياه في منشآتها كالمراحيض العامة مثلاً مع ان القيشاني البلدي يقوم مقامه بكل معنى وان لم يكن مثانه رياضاً ولو شئنا التدليل على تهاون الحكومات السابقة في تشجيع الصناعات الوطنية لما أعوزنا الدليل وكل الامل معقود على الحكومة الحالية في القيام بعمل جدي لتنشيط الصناعات والنهوض بها ولو غضب الحاسدون.

ولا يفوتنا ذكر المعاهد التعليمية الصناعية وفي رأسها معهد الكيمياء الصناعية وما لهذه من الاثر الفعّال في احياء الصناعات وايجاد الجديد منها. وستبدو الحاجة الملحة لمثل هذا المعهد عند ما يأتي دور انشاء الجيش وتسليحه. فالجيش الذي يعتمد في سلاحه على ما يشتريه من الخارج هو جيش كتب له الخذلان والاستقلال الذي يحميه هذا الجيش هو استقلال وهمي حقيقته استقلال. وقد سبق الشاعر العربي فقرر مصير من لم يذد عن حوضه بسلاحه والعاقل من رأى العبرة في غيره فاعتبر. فالبدار البدار الى تشييد دور الصناعة والاستفادة من جميع القوى المحركة في البلاد وارسال البعثات الصناعية الى كافة الجهات واستخدام الاخصائيين في الصناعات أينما وجدوا فالعالم يسير بسرعة والمتأخر سوف لا يلقى عطفاً ولا حرمة والضعيف كان ولا يزال فريسة للقوي والقوي فقط هو الذي يقرر مصيره فلتكن أقوياء بالصحة والمال والعلم والصناعة والاخلاق والسلام